الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات البترول
٩ شارع عبد القادر حمزة- جاردن سيتي

السيد المحاسب / رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

شركة مصر لإنتاج الأسمدة موبكو

تحية طيبة وبعد ،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم طيه تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة المنتهية فى ٢٠٢١/٦/٣٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بإتخاذ اللازم و الافادة

وتفضلوا بقبول وافر التحية ،،،

تحريراً في : ٢١ / ٨ /٢٠٢١

وكيل أول الوزارة

مدير الادارة

مع خالص تحياتي

محاسب / محمد أحمد محمد عبد الفتاح

الادارة العامة لمراقبة الحسابات
مؤسسة البترول
رقم ٧١٦
صادر في ٢١ / ٨ / ٢٠٢١

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات قطاع البترول
٩ شارع عبدالقادر حمزة - جاردن سيتي - القاهرة
ت : ٢٧٩٥١٢٩٥

تقرير
الفحص المحدود عن القوائم المالية المجمعة

إلـى السـادة/ أعضاء مجلس الإدارة شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"

قمنا بأعمالالفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته والذي استبدلبالقانون رقم٧٢ لسنة ٢٠١٧المتمثلة في قائمة المركز المالي الدورية المجمعة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ بإجمالي أصول بنحـو٢٤,٨٣٢ مليار جنيه وكذا قوائم الدخل (الأرباح أو الخسائر) الدورية المجمعة بصافي ربح الفترة بنحو ٢,١٧٦ مليار جنيه والدخل الشامل الدورية المجمعة والتغيرات في حقوق الملكية الدورية المجمعة والتدفقات النقدية الدورية المجمعة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخري وإدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا في التوصل إلي إستنتاج علي هذه القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنابفحصنا المحدود طبقاً للمعيارالمصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها ". يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود الأخري .

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود قد لا تمكنا من الحصول علي تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن إكتشافها خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية الدورية المجمعة .

أساس الإستنتاج المتحفظ :

- تم قياس تكلفة الإستحواذ لحقوق ملكية الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بموجب إتفاقية الإستحواذ في ٢٠٠٨/٨ علي أساس القيمة الدفترية في تاريخ الإقتناء بالقيمة الإسمية للأسهم المصدرة في تاريخ الإستحواذ) وليس علي أساس القيمة العادلة بما لا يتفق والفقرة (١٨) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٩) تجميع الأعمال والذي ينص علي قيام الشركة المقتنية بقياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والإلتزامات المحتملة علي أساس قيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء ، وترتب علي ذلك تجميع أصول وإلتزامات الشركة التابعة بالقيمة الدفترية المثبتة بدفاتر تلك الشركة وإظهار الفروق (مساهمات رأسمالية) بنحو١,٩٢٧ مليار جنيه ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة ، وقد تضمنت تقاريرنا السابقة تحفظاً بهذا الشأن .

- مازال يتضمن حساب المشروعات تحت التنفيذ نحو ٤٧٧,١٣٨ مليون جنيهقيمة تراخيص وإنشاءات بحرية خاصة بإنشاء الرصيف البحري بميناء دمياط والذي تم وقف العمل به لوجود نزاع علي الأرض المقام عليها الإنشاءات ، وفي ٢٠ مارس ٢٠١٨ وافقت الجمعية العامة للشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية" علي تفويض رئيس مجلس إدارة شركة موبكو علي إتخاذ كافة الإجراءات نحو تسليم الموقع القديم للرصيف البحري وإستلام الموقع الجديد ، وما يرتبط بذلك من التوقيع علي عقد الترخيص الجديد للرصيف البديل مع هيئة ميناء دمياط والتسويات الخاصة بالترخيص القديم ، وقد أحيط مجلس الإدارة للشركة التابعة بذلك بالجلسة رقم ٢٠١٩/٣/٥ ، إلا أنه ورد خطاب من هيئة ميناء دمياط في ٢٠٢١/٤/١ بالتصديق علي إنشاء رصيف متعدد الأغراض (عدا تسهيلات الشحن والتخزين) علي نفقة هيئة الميناء لتصدير منتجات الشركة وبناءً علي التصميمات الهندسية والدراسات المعدة بمعرفة الشركة التابعة إعتباراً من ٢٠٢١/٦/١ ، وحتي تاريخ إعداد التقريرلم نوافٍ بدراسة الآثار المترتبة علي ذلك .

يتعين دراسة الإنخفاض في قيمة المشروعات تحت التنفيذ المترتبة علي قيام ميناء دمياط بإنشاء الرصيف ، وكذا الإلتزامات الفعلية والمحتملة في ٢٠٢١/٦/٣٠ التي قد تنشأ نتيجة عدم إستكمال المشروع (الرصيف البحري القديم)، وإجراء ما يلزم من تسويات .

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات قطاع البترول
٩ شارع عبدالقادر حمزة - جاردن سيتي - القاهرة
ت : ٢٧٩٥١٢٩٥

- تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير علي أصول حق الإنتفاع المستأجرة من المنطقة الحرة بدمياط لشركة موبكو والشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية"بأثر لاحق إبتداءً من يناير ٢٠٢١ دون مراعاة متطلبات المعيار المذكور التي تقضي بالتطبيق بأثر رجعي مع الإعتراف بالأثر التراكمي بالأرباح المرحلة ، ويتصل بذلك عدم الأخذ في الإعتبار عند حساب أصل حق الإنتفاع قيمة الزيادة في مقابل حق الانتفاع بمبلغ٣.٢٥ دولار/م٢ .

ونشير في هذا الشأن الى عدم مراعاة أحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنه ٢٠٠٥ بشأن إستهلاك أصول حق الإنتفاع للشركة التابعة .

نوصي بالإلتزام بمتطلبات المعيار المذكور وأحكام قانون الضرائب المصرية ، وإجراء التسويات اللازمة.

الاستنتاج المتحفظ :

وفي ضوء فحصنا المحدود ، وبإستثناء ما جاء بالفقرات السابقة علي القوائم المالية الدورية المجمعة ، لم ينمُ إلي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الدوري المجمع للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ وعن أدائها المالي الدوري المجمع وتدفقاتها النقدية الدورية المجمعة عن الستةأشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرات توجيه الانتباه

مع عدم إعتبار ما يلي تحفظاً :

- ورد بالإيضاح (١-٢٩) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إبرام الشركة إتفاق تسوية قامت معهشركة أجريوم سابقاً "نيوترن حالياً" بالتنازل عن الدعاوى التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة ، ونقل ملكية كامل أسهم شركة أجريوم إلي وزارة المالية .
- في ضوء الإيضاح رقم (٣٠) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام ٢٠٢٠ إلي حالة من التباطؤ والانكماش نتيجة إنتشار وباء كورونا ، وقيام دول العالم ومصر بإتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع إنتشار الوباء ، مما كان له الأثر علي النشاط الإقتصادي العالمي والمحلي ومما قد يكون له تأثيرات علي عناصر الأصول والالتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات التالية المرتبطة بها ، وقد أشار الإيضاح إلي قيام الشركة باتخاذ إجراءات للموازنة بين الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الدولة وبين إستمرار عملية الإنتاج ودعم قدرتها علي الاستمرارية ، وأنه لم تتأثر مستويات الطلب علي منتجات الشركة وتوافر المادة الخام والتدفقات النقدية خلال الفترة المعروضة ، وفي ضوء عدم تحديد مدة لاستمرار الإجراءات الاحترازية يصعب علي الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر وما يترتب عليه من آثار .

تحريراً في ٢٠٢١/٨/٢

مراقب الحسابات

محاسب / حسين محمد الشافعي

مدير عام
نائب مدير الإدارة

محاسب / محمد مرعي محمد

وكيل وزارة نائب أول مدير الإدارة	وكيل وزارة نائب أول مدير الإدارة	وكيل وزارة نائب أول مدير الإدارة
محاسب / خالد عبدالمنعم فؤاد عضو جمعية الضرائب المصرية	محاسب / هشام مصطفي محمود	محاسب / مجدي عبدالحميد البحيري

مدير الإدارة
وكيل أول الوزارة

محاسب / محمد أحمد محمد عبدالفتاح